مقدمة

يلعب الجهاز الإداري للدولة دورًا حاسمًا في إحداث التنمية في مجالاتها المختلفة، ومع أن حجم هذا الدور ومداه يختلف من دولة لأخرى، وفقًا لنظمها السياسية والاجتماعية، إلا أن هذا الجهاز يمثل حجر الزاوية في تحريك وتوجيه عجلة التنمية، بما لديه من صلاحيات وما يتوفر له من إمكانات.

تتسم عملية التطوير الإداري بطابع الاستمرارية والشمول، ما دامت الحاجة إلى الإصلاح مستمرة، من هذا المنطلق كان الاهتمام بإحداث تطوير حقيقي للجهاز الإداري للدولة في مصر.

وفي ضوء الحاجة إلى جهاز إداري قادر وفعال لإدارة عملية التنمية، فإن الأمر يتطلب تطوير هذا الجهاز تنظيميًا وإداريًا، بما يحقق الأهداف التالية:-

- توفير مناخ مناسب لممارسة وظائفه بكفاءة وفعالية.
- توفير علاقات دولية مواتية لإنجاح عملية التنمية، والجهاز الإداري هنا له دور هام في تنمية هذه العلاقات، باعتبار أن الحكومات هي القنوات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تنشأ بين الدول وبعضها البعض.

- الاستجابة لطموحات الجماهير وتوقعاتها، حيث تتزايد بصفة مستمرة احتياجات الجماهير ودرجات إشباع هذه الحاجات، مع الارتفاع النسبي لمستويات المعيشة؛ مما يمثل عبئًا على جهاز الدولة الإداري.
- تطويع التطور التكنولوجي لاستخدامات الإدارة؛ بهدف تحديث نظم وأساليب العمل المعمول بها في هذا الجهاز.

من هنا تأتي هذه الدراسة لمحاولة التعرف على واقع وإشكاليات الإدارة المصرية، والتعرف على بناء الهياكل التنظيمية وإعادة هيكلتها في ضوء التحديات المعاصرة؛ وصولاً لأهداف المنظمات وصف نماذج التنظيم التقليدية والمعاصرة، والتعرف على خصائصها ومبررات تبنيها، إدراك وتفهم النواحي التنظيمية في مجال العمل والبيئة المحيطة بالمنظمات، وفهم آثار الهيكل التنظيمي على الأداء والسلوك والتعريف بدور الدولة المتغير، والقوى الدافعة للتغيير، أداء الجهاز الإداري للدولة في ظل دورها المتجدد.

obeikandl.com